



Publication:	AL Ghad	Circulation:	60,000
Date:	28 Sept 2010	Issue Number:	2218
Page Number:	ب 2	Section:	سوق ومال

كمبيوتر لكل امرأة

ضحى عبد الخالق*

لقد ازدادت بشكل عام وتيرة الجهود الوطنية المستمرة لدعم المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات حيث تم تقديم الاستشارات المفيدة للنساء في القطاع، وانخرطن في ورشات عمل متخصصة مثل ورشات التجارة الإلكترونية وتشجيع الصادرات، وشاركن في جلسات التعزيز لعمليات الدعاية والتسويق والابتعاث للدراسة والتعلم بالملازمة. وتمت استضافة الخبراء، وارتفاع عدد النساء المستفيدات من القروض الممولة، هذا بالإضافة إلى جهود موازية بذلت في قطاعات داعمة مثل مقد الدورات المتخصصة لتأهيل القضاة، وتدريب السيدات القاضيات للتعامل مع القضايا الحديثة وتلك جمعتها مبادرات ناجحة تقوم بها مؤسساتنا الوطنية بجدارة وتعاون منتج مع المؤسسات الدولية الداعمة للتنمية في القطاع.

نعم، تشهد النساء في الأردن حراكاً منظماً وفعلاً سيسحب حتماً في فائدة المرأة ومصلحة المجتمع، لأنه يستخدم أدوات عملية وحلول مجربة في دول أخرى.

ويأتي ذلك بدرك جماعي بأن اقتصادنا الأردني إن يتحمّل تكالفة آلة قرارات غير اقتصادية تأخذ على خلفية مسلمات وعدات غير منتجة وإن يتفسّى لنا بعد اليوم تجميد نصف دافعي الضرائب في وطن يحتاج إلى جميع أفراده للحياة وللنماء.

إن ناتج الاقتصاد الإبداعي الجديد هو ربح فائض لن يناله تحصيله من تجميد نصف المجتمعات وبإقصاء ناتج إبداع المرأة، وهذا ليس نقاشاً جندياً مستهلكاً، إنما ممارسة حقيقة لمواطنة صالحة وغير منقوصة. نعم، 'كمبيوتر لكل امرأة في الأردن' يعد شعاراً أطّرده الآن في الألفية الجديدة لكي تتمكن كل امرأة من التجارة الإلكترونية ومن العمل ومن التعلم عن بعد. وهذا شعار به نفع كبير للاقتصاد بدلاً من كتاب "لجان بول سارتر"، الذي أكل عليه الزمان وشربها

* كبيرة اتصالات وتكنولوجيا معلومات

لابختلف اثنان على أن التكنولوجيا أسهمت حقاً في إعفاء المرأة من أعباء تحمل مشقة أعمال بذاتها كانت في السابق حملاً من أعمال الرجال. فيما بين الفرن والغسالة والتلاجة والسيارة وقت ضائع يحمل معه الآن فضاءات جديدة للحركة وللإنتاجية للغالبية العظمى من النساء. وتشير بوصلة الحراك القانوني في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن لهذا العام، إلى اتجاه تطبيق قوانين مهمة في طريقها لترسيخها على نحو تأمل من خلاله النساء خيراً، ومن أهمها قانون الجرائم الإلكترونية.

إذ شهدنا تزايداً مطرداً في هجمات الجريمة الإلكترونية والحرّكات الخبيثة، التي وقعت ضحيتها العديد من النساء في الأردن، وبتطبيق القانون الجديد، سيصبح الانترنت أكثر أماناً للمرأة.

حيث سيحمل معه تطبيقات ردع موازية لقانون العقوبات الأردني، وهي قادرة على معالجة أنواع التهديدات وقادرة على البت في قضايا التشهير والقذف والذم المتعلقة في المحاكم، والتعامل مع غيرها من جرائم التغول على المرأة، التي استخدمت فيها الوسائل الإلكترونية.

ومن شأن تحديث وتفعيل قانون التدوير الإلكتروني وربطه بقوانين البيوك وقانون البلد ومعاملاتها، تمكّنت المرأة من إتمام الكثير من المعاملات المالية والتعاقدية وفيه تسهيل لمصالحها في البيع والشراء وفي التملك وغيرها من التعاملات.

وتنتظر النساء أيضاً بعين الرضا إلى إمكانية تعديل قريبة في قانون التجارة والصناعة لتسمح بتأسيس شركات تضامن وأوشركات ذات مسؤولية محدودة تكون مرخصة للعمل من المنازل ومرتبطة بمظلة الضمان الاجتماعي.

وهنا نرى بأن وصل كافة منازل الأردن بشبكة الانترنت عن طريق البلديات وربط ذلك بالجهود التنمية والتنفيذية لأمانة عمان والمركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات، سيمكن كل امرأة في الأردن، وفي وقت تأمل إلا يكون بعيداً من العمل ومن التعلم عن بعد.

ولا بد من التذكير أيضاً بوجود أكثر من مائة وثمانين من محطات المعرفة، التي يمكن الاستفادة منها بشكل مختلف لأنها نقاط دخول استراتيجية الى الانترنت لكافة شرائح النساء من عمان الى الابادية والأرياف.